# العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى*

سميحة نصر**

أنجز هذا البحث فى إطار الاهتمام بقضايا العنف فى مجتمعنا المعاصر ، وباعتبار العنف من الظواهر الخطيرة التى تتحول يوما بعد يوم إلى مشكلة اجتماعية . ويعد هذا البحث نموذجا للبحوث الواسعة النطاق التى تجرى على عينات قومية . حيث اقتربت عينة البحث من ٥٠٠٠ مفردة مختارة من المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى . ويسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة تدور حول تصورات الأفراد حول العنف ، ومواقف العنف فى الحياة اليومية ، وأدائية العنف ووظائفه وأسبابه وإمكانيات ضبطه ، واستخدام الاستبيان كأداة رئيسية فى البحث . وقد تم تفسير النتائج التى توصل إليها البحث من خلال ربط النتائج الإمبريقية بالإطار النظرى من ناحية ، وبالسياق المجتمعى من ناحية أخرى .

## أولا - المشكلة والمنهج

### ١ - مشكلة البحث

تأسست مشكلة البحث على محاولة درس العلاقة بين مواقف العنف ومايحيط بها من تصورات ومبررات أدائية فى ضوء المتغيرات الفاعلة فى تشكيله على المستوى البنائى العام (النظم السياسية والاقتصادية والسكانية) ، والخاص (النظم الأسرية ، ونظم التنشئة الاجتماعية )، وقد قامت هذه الصياغة على عدد من الافتراضات .

* موجز التقرير النهائى للبحث الذى أشرف عليه أ . د . أحمد زايد . وشارك فى البحث كل من : د . سميحة نصر (باحثاً رئيسيًا) ، و د . عادل سلطان ، و د . صفية عبدالعزيز، و د . محمد عبدالحميد ، و د . فكرى العتر ، و د . سعيد المصرى ، و د . هالة غالب ، و أ . منال زكريا .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

أ – الحياة اليومية للأفراد والجماعات ليست عالما مستقلا عن البناء الاجتماعى العام ، ومن ثم فإن أشكال العنف التى تظهر فيها لاترتبط بميول فطرية لدى الأفراد ، ولا هى لصيقة خصائص جشتالطية ، وإنما هى وليدة ظروف بنائية .

ب – كلما زادت الضغوط البنائية ازدادت التواترات فى مواقف التفاعل التى قد تصاحبها صور من العنف .

جـ – ثمة تفرقة بين الظروف البنائية المشكلة للعنف والرقابة البنائية على العنف ، بحيث يمكن القول إن العنف يزداد وتتعدد صوره كلما فقدت الرقابة البنائية فاعليتها .

د – يفترض هذا البحث الذى يسعى إلى دراسة صور العنف الحياتية – ومايحيط بها من تصورات ، ووظائف ، وأسباب – أن هذه الصور دالة على صور العنف الأكثر تطرفا كالإرهاب ، ومن ثم فإن دراسة صور العنف الأكثر شيوعا فى الحياة اليومية والتصورات والوظائف المرتبطة بها تلقى ظلالا تفسيرية على صور العنف السياسى الأشد تطرفا وقسوة .

ويسعى هذا البحث – فى ضوء مجموعة الافتراضات السابقة – إلى أن يجيب على عدد من التساؤلات ، تكشف كل مجموعة منها عن بعد من أبعاده على النحو التالى :

- تساؤلات تتصل بالتصورات حول العنف : ماذا يعنى العنف ؟ وماهى الأفكار والتصورات التى تشكل رؤية الإنسان المصرى للعنف ؟ وماهى نظرته للفوائد المتوقعة من استخدام العنف مع أفراد بعينهم ؟ وكيف تختلف التصورات حول العنف عبر الزمن ؟

- تساؤلات تتصل بمواقف العنف فى الحياة اليومية : ماهى صور العنف المختلفة فى الحياة اليومية للأفراد ؟ وماهى المجالات التى يظهر فيها العنف؟ ومتى يتحول العنف إلى صور متطرفة كالقتل أو استخدام السلاح ؟ وكيف يختلف العنف باختلاف النطاقات التى يظهر فيها ؟
- أدائية العنف ووظائفه : متى يكون العنف ضروريا ؟ وماعلاقة العنف بالاحترام أو الخوف ؟ وماهى علاقة الفرد العادى بعنف الآخرين ؟ وهل يؤدى هذا العنف وظائف من وجهة نظره ؟ وماهى تصورات الأفراد العاديين حول العنف السياسى المشروع وغير المشروع الذى تقوم به القوى السياسية المختلفة ؟
- أسباب العنف : ماهى الأسباب المتصورة للعنف ؟ وهل تلعب العوامل الهيكلية (كالمشكلة السكانية) دورا فى إحداث العنف ؟ وما المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدافعة إلى العنف ؟ وهل تلعب التنشئة الاجتماعية دورا فى هذا المجال ؟
- كيف يتصور الأفراد إمكانيات ضبط العنف ؟ وماتصوراتهم حول فاعلية الأساليب الرسمية وغير الرسمية المتداولة لضبط العنف ؟
- إلى أى مدى يمكن أن تفيد نتائج رصد كل هذه العناصر فى تصور معالم استراتيجية لضبط العنف ؟

وترتبط بهذه التساؤلات تساؤلات أخرى تفسيرية هى :

- كيف تختلف كل هذه المحاور المكونة لمفهوم العنف باختلاف البعد الإقليمى ؟
- وكيف تختلف باختلاف بعد الريف – الحضر ( البيئة السكنية) ؟
- وكيف تختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية كالسن ، والنوع ، والتعليم ، والدخل ؟

**٢- مفهـــوم العنـــف**

تم تحديد مفهوم العنف من خلال استعراض عدد من المشكلات المفهومية التى يثيرها هذا المفهوم فى علاقته بمفهومات أخرى كالعدوان والجريمة ، والإرهاب ، أو فى تصنيفاته المختلفة ، وفى ضوء ذلك تم تعريف العنف – تصوريا فى هذا البحث – على أنه "فعل يبالغ فى السلوك العدائى أو العدوانى يترتب عليه إرسال مؤثرات مقلقة أو مدمرة تحدث أذى نفسيا أو فيزيقيا أو ماديا فى الموضوع (بشرا كان أو حيوانا أو موضوعا ماديا) . فالعنف مفهوم يحوى كل ضروب السلوك العدائى والعدوان ، وهو ليس سلوكا إجراميا غير مشروع بالضرورة ، وأن هناك مؤثرات دافعة إلى العنف تبدأ بالمؤثرات المقلقة التى قد ترتبط بالعنف اللفظى ، وتنتهى بالمؤثرات التى تحدث تدميرا ماديا أو أذى فيزيقيا وترتبط بالعنف البدنى أو العنف الموجه ضد الممتلكات . وأن هذا العنف يحدث فى موقف ، والموقف يحدث فى مكان وزمان معينين ، ومن ثم فإن تعريف العنف ينطلق من خلال منحى تفاعلى موقفى .

ومن أجل التحديد الإجرائى لمفهوم العنف ، فإن ذلك يتطلب محاولة الاقتراب من صورة العنف فى الواقع بهدف تحديد العناصر المختلفة التى يراد قياسها ، والطريقة التى تقاس بها . ومن ثم فقد تم القيام بعدد من الدراسات الاستطلاعية التى مكنت من الاقتراب من واقع العنف بشكل مباشر وغير مباشر. وتلك الدراسات هى :

- دراسة الإحصاءات الجنائية حول العنف .
- دراسة جرائم العنف فى الصحافة .

ومن خلال دراسة الإحصاءات الجنائية حول العنف ، دراسة جرائم العنف فى الصحافة وبعض الدراسات الاستطلاعية تم تحديد المكونات التالية للكشف عن العنف فى الواقع إجرائيا :

- التصورات حول العنف كما تكشف عنها استجابات المبحوثين حول معنى العنف ، وتغير معدلاته عبر الزمن ، والفوائد المتوقعة من استخدامه .
- مواقف العنف الفعلية فى : الأسرة ، والشارع ، والمؤسسات الحكومية .
- أدائية العنف كما تكشف عنها استجابات المبحوثين ، من خلال عدد من الأسئلة حول فرض العنف على الآخرين ، ووظائف ذلك ، وعلاقة العنف بالاحترام أو سلب الحق ، والوظائف المتوقعة من استخدام العنف لدى الأطراف المختلفة فى السياسة والدولة والأحزاب السياسية والجماعات السياسية المختلفة .
- أسباب العنف كما تكشف عنها استجابات المبحوثين حول عدد من الأسئلة عن الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعنف .
- فاعلية ضبط العنف كما تكشف عنها استجابات المبحوثين حول عدد من الأسئلة عن فاعلية الأساليب الرسمية وغير الرسمية فى ضبط العنف .

**٣- استبيان الدراسة**

اعتمد فى هذا البحث على استمارة الاستبيان باعتبارها أداة البحث الرئيسية والتى اشتملت على خمسة عناصر هى : البيانات الأولية ، والتصورات العامة حول العنف ، ومواقف العنف فى الحياة اليومية ، وأدائية العنف ، وأسباب العنف، وضبط العنف . ووصل عدد بنود الاستمارة إلى ١١٥سؤالا . وقد تم حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة (الصدق والثبات) من خلال حساب الثبات بإعادة التطبيق . حيث أوضحت النتائج أن الأداة تتمتع بثبات وصدق مرتفعين .

**٤ - العينـــة**

قام فريق بحث العنف بسحب العينة وضبط بياناتها فى الميدان عام ١٩٩٣ – ١٩٩٤ ، وذلك بالاشتراك مع خبراء العينات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . وقد تم سحب العينة لتكون ممثلة للمجتمع المصرى من حيث محل الإقامة الوجه القبلى (الجيزة ، المنيا ، سوهاج) ، والوجه البحرى (المنوفية ، الشرقية ، البحيرة) ، والمحافظات الحضرية (القاهرة ، الإسكندرية ، السويس) والبعد الريفى الحضرى ، ومستوى التعليم (كما ينعكس فى نسبة الأمية ). وبلغ حجم العينة الفعلية ٤٩٧٧ مفردة من الذكور والإناث (بنسبة ٢ر٦٧٪ من الذكور ، و٨ر٣٢٪ إناث) ، تراوح العمر بين أقل من ٣٠ سنة حتى أكثر من ٦٠ سنة ، ومن مستويات تعليمية واقتصادية واجتماعية مختلفة .

واعتمدت الدراسة فى تحليل بياناتها على عدد من الأساليب الإحصائية ، وهى استخراج جداول إحصائية بسيطة ومركبة لكل أسئلة الاستمارة ، واستخدام كا٢ للتعرف على دلالة الفروق بين المتغيرات ، واعتمد فى تفسير النتائج على كل من الوصف والتفسير الجزئى لكل محور من المحاور والتفسير الكلى الذى جاء فى العرض لخاتمة البحث .

## ثانيا - نحو نظرية تكاملية فى تفسير العنف

تركز الدراسة الراهنة على دراسة العنف فى إطار العنف التفاعلى الحادث فى الحياة اليومية ، ومايصاحبه من تصورات واتجاهات ، وأن هذه الدراسة فى حاجة لتطوير منظور نظرى يستفيد من التكامل المنهجى ويكون ملائما على المستوى التفسيرى ، حيث عرض ***المدخل البيولوچى والفيزيولوچى*** مؤكداً أن هذا المدخل مهم فى فهم ديناميات العنف ، ولكنه ليس كافيا وحده لتفسير السلوك

العنيف . كما عرض ***للمدخل الاتصالى*** موضحا النتائج الخاصة بالعلاقة بين مشاهدة المادة الاتصالية العنيفة وظهور العنف ، وأن هذه العلاقة علاقة معقدة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا متغيرات أخرى أهمها الظروف الثقافية والقيمية التى تعيشها الأسرة ، والمتغيرات النفسية المرتبطة بالبناء النفسى الداخلى للفرد ، والزمن الذى قد يكشف عن ميل نحو الزيادة أو النقصان فى معدلات العنف فى علاقتها بمشاهدة برامج التليفزيون والأفلام السينمائية العنيفة ، وأن العنف المرتبط بمشاهدة هذه المادة الاتصالية ليس نتيجة مباشرة لهذه المشاهدة ، بقدر مايعتمد هذا على عوامل خاصة بالمُشاهد نفسه فى علاقته بالمادة التى يشاهدها من ناحية ، وطريقة استقباله وتمثله لهذه المادة من ناحية أخرى ، ومن خلال هذه النتائج يمكن افتراض أن المادة الاتصالية ذات الطابع العنيف ماهى إلا محرك لايترك أثره إلا فى وجود عوامل نفسية واجتماعية من ناحية ، وعوامل ترتبط بظروف التلقى من ناحية أخرى . ***أما عن المدخل النفسى*** ، فقد أوضح المؤلف أن النظريات النفسية قد أسهمت إسهاما كبيرا فى إلقاء الضوء على العوامل الفاعلة فى العنف . وتناول كل نظرية من هذه النظريات بقدر كبير من التفصيل ، فعرض "لنظرية الأدوار" التى تهتم بالعلاقة بين طبيعة أداء الأدوار داخل الأسرة وعلاقتها بظهور العنف لدى الأبناء بشكل عام والمراهقين منهم بشكل خاص ، وأن الفشل فى أداء الأدوار الوالدية أثناء أزمات التحول الأسرى قد يؤدى إلى تدعيم الميول العدوانية والعنيفة لدى المراهقين الذين يبنون لأنفسهم أدواراً جديدة ، ويعيدون بناء تصوراتهم حول ذواتهم فى ضوء التغيرات البيولوچية والاجتماعية والإدراكية التى يخبرونها . كما عرض "لنظرية التعلم" مبينا أن مفهوم التعلم قد أفاد فى إلقاء الضوء على بعض العوامل المرتبطة بحدوث السلوك المضاد للمجتمع بعامة ، والسلوك العنيف بخاصة ، حيث أمكن طرح بعض الافتراضات حول إمكانية تعلم

السلوك العنيف من خلال ربط السلوك العنيف للأطفال والمراهقين بصور من التدعيم الإيجابى أو السلبى ، أو من خلال الاستجابة العنيفة للمثيرات العنيفة ، أو من خلال ما يحصل عليه القائم بالسلوك العنيف من مظاهر للإشباع الشخصى .

كما أوضح أن هذه الافتراضات قد أدت إلى إمكانية التفرقة بين نوعين من السلوك الذى يلحق الضرر بالآخرين : ويرتبط النوع الأول بما يسمى بالعنف الأدائى أو الوسيلى ، والنوع الثانى فهو عدوان عاطفى أو انفعالى . وعرض أيضا "لنظرية الضغط أو المشقة" ، والتى تقوم على افتراض أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر فى بعض العمليات النفسية التى قد تدفع الشخص إلى السلوك العنيف ، حيث تتجه هذه النظرية إلى التأكيد على نوعين من الضغوط أو مثيرات المشقة : ***النوع الأول*** يرتبط بأحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العنيف . أما ***النوع الثانى*** من الضغوط فيرتبط بالضغوط البيئية مثل الضوضاء ، والازدحام ، والتلوث ، وقد يضاف إليها ضغوط أخرى كاختراق الحدود الفردية ، والاعتداء على الحيز الشخصى المكانى ، والازدحام السكانى ، وهذه المؤثرات البيئية لا تؤثر على زيادة العنف فى حد ذاتها ، ولكنها تحدث آثارا نفسية قد تدفع إلي العنف . وفيما يتعلق بالمدخل ***السوسيولوچى*** ، فقد عرض لثلاث نظريات سوسيولوچية فى تفسير السلوك العنيف ، وهى : "نظرية الأنساق الاجتماعية" التى ترى فى العنف خروجا على الإجماع القيمى السائد داخل النسق ، وتتأسس النظرية النسقية فى دراسة العنف على فكرة التوترات النسقية "System Strains" التى تنتج عن خلل يصيب النسق فى بنائه ، أو عن مظاهر انحرافية من قبل الفاعلين داخله . ويشكل الجانبان (الخلل البنائى ، والانحراف

الفردى أو الجماعى) صورتين للخلل الوظيفى فى بنية النسق . وفى ضوء ذلك يعتبر السلوك العنيف انحرافا عن التيار الرئيسى للامتثال والتوافق ، وهما الأصل فى علاقة الفرد بالمجتمع . ويطور النسق دائما ميكانزمات مضادة لهذه الصور العنيفة ، وقد يتمكن من إيقافها ، أو التقليل من آثارها ، ولكنه إذا فشل فإن العنف يؤدى إلى آثار سلبية على بناء النسق . أما النظرية الاجتماعية الثانية فهى "نظرية ثقافة العنف" ، والتى تطورت من خلال البحوث التى أجريت على السلوك العنيف والإجرامى لدى فئات المجتمع التى تقطن فى الأحياء الفقيرة ، وتتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها ، بحيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة بهذه الثقافة ، وهذه الثقافة تحدد أطرا عامة موجهة للسلوك العنيف ويصاحبها تدعيم أخلاقى لاستخدام العنف والعدوان فى روتين الحياة اليومية كوسيلة لحل المشكلات الحياتية . وتعد ثقافة العنف ثقافة منحرفة من وجهة نظر المجتمع ، ولكنها قد لاتعتبر كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها، والذين ينظرون إلى أفعالهم – فى الغالب – على أنها أفعال عادية . ولاتنشأ ثقافة العنف من فراغ بل من خلال الظروف التى تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة منها التفكك الأسرى ، وغياب الأب ، وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب ، وهكذا فإن الثقافة الفرعية للجريمة أو العنف لها منطق داخلى خاص . وتعد فائدة هذه النظرية فى تفسير العنف فى أنها تلقى الضوء على الدور الذى يلعبه تكرار السلوك العنيف (أو المجرم) فى تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التى يترتب عليها مزيد من السلوك الإجرامى أو العنيف . أما النظرية السوسيولوچية الثالثة فهى "نظرية الصراع الاجتماعى" ، والتى استمدت أصولها من الماركسية ، والتى تعتبر أن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هى المولد الأول والأساسى للصراعات فى المجتمع ، وينتج

السلوك المنحرف (الذى يكون العنف من صوره الأساسية) من جراء فرط الاستغلال الذى تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات الفقيرة . وقد أفادت هذه النظرية فى تفسير العنف فى المجتمعات ذات الطابع التعددى الانقسامى الذى تتعدد فيه الجماعات الإثنية وتختلف فيه الثقافات اختلافا كبيرا .

أما المدخل النظرى الذى تتبناه الدراسة فهو المدخل التفاعلى الذى يتيح إمكانية الاستفادة من كل المداخل والأطر النظرية السابقة . فالتفاعل يعد مفهوما محوريا يتقاطع مع نظريات عديدة ، ويصلح للتحليل عبر مستويات عديدة ، بدءا من العلاقة البسيطة بين فاعلين إلى المستويات المعقدة للتفاعل بين الجماعات والمجتمعات . وتتأسس نظرية التفاعل على مفهوم الفعل الاجتماعى "Social Action" الذى يشير إلى السلوك الموجه نحو تحقيق هدف بوسائل معينة فى إطار موقف اجتماعى تحكمه شروط اجتماعية ، كما أنه (أى الفعل الاجتماعى) هو المدخل الطبيعى لفهم التفاعل (Interaction) . وينطلق البحث الحالى – نظريا – من الفهم الواسع النطاق للعنف ، والنابع من نظرية التفاعل . فهو يسلم بداية بأن "العنف فعل يكسر الإطار العام للتفاعل" ، ومن ثم فإنه فعل يكسر التوقعات المتبادلة ، ويفترض أن كل فعل يتوافر فيه شرط كسر التوقعات ، أو إيقاف التفاعل هو فعل ينطوى على ضرب من الأذى الذى يندرج من الأذى الناتج عن توجيه ألفاظ نابية أو الامتناع عن التفاعل إلى الأذى الذى يحدث ضررا بالممتلكات والأرواح ، ومن ثم فهو فعل تتوافر فيه درجة من العنف . ويفترض أن العنف فى مواقف التفاعل يتنوع على مستويات ثلاثة هى :

- يتنوع العنف عبر مجالات الحياة الاجتماعية ، بدءا من العنف فى الأسرة ، وانتهاء بالعنف المؤسسى .

- تتنوع صور العنف وفقا لمشروعية السلوك العنيف وعدم مشروعيته ، أو ما إذا كان يرمى لتحقيق غايات محددة ، كالحصول على هيبة اجتماعية أو احترام ، أو تحقيق درجة من الضبط .
- تنوع صور العنف وفقا لمستوى شدة العنف من العنف اللفظى وحتى العنف البدنى ، المصاحب بإحداث الأذى الذى قد يصل إلى القتل .

أما موقف العنف ذاته – أيا كانت صورته – فإنه الإطار النظرى الذى تنطلق منه ، والذى يسمح بالنظر إلى الموقف من الداخل ومن الخارج . فمن الداخل ، تنميط المواقف التى يظهر فيها العنف وفقا للشدة أو وفقا للمجال الذى يظهر فيه . كما يمكن التعرف على مجموعة التصورات التى تحكم الموقف العنيف أو الوظائف التى يحققها . ومن الخارج يمكن التعرف على العوامل المشكلة أو الفاعلة فى موقف العنف ، على افتراض أن مواقف التفاعل – بشكل عام – تتشكل فى إطار بنائى ، وتخضع لمؤثرات هيكلية وسياسية واجتماعية .

## ثالثا - التراث البحثى

حاول هذا البحث تقديم صورة شاملة – إلى حد كبير – لموضع دراسات العنف على المستوى العالمى والمحلى ، من خلال الرجوع إلى الدوريات العلمية والكتب حول دراسات العنف ، وأمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث فئات هى :

### ١ - دراسات تتناول مواقف العنف

وتحاول الدراسات فى هذه الفئة الوقوف على تشكل العنف فى مواقف الحياة اليومية ، فتركز على العنف اللفظى أو البدنى . والقضية الأساسية هنا تدور حول العنف كعملية تستغرق زمنا قد يطول أو يقصر ، وتحدث بين طرفين متفاعلين فى الأسرة أو الشارع أو مكان العمل . كما أن العنف فى هذه الحالة هو سلوك أو

فعل اجتماعى يحدث فى موقف اجتماعى تعد فيه العوامل الشخصية والاتجاهية والبيئية والاجتماعية عوامل فاعلة ومحددة لهذا الموقف التفاعلى ، ويكون للعنف هنا أسباب متعددة : بعضها داخلى يتصل بالموقف التفاعلى وسياقه ، وبعضها خارجى يتصل بالشروط الحاكمة لهذا الموقف .

**٢ - دراسات تتناول العوامل الفاعلة فى مواقف العنف**

ويدور هذا النوع من الدراسات حول عدد من الموضوعات التى تتعلق بأسباب العنف أو المتغيرات المؤثرة على تبنى اتجاهات تحبذ العنف ، أو الإتيان بأفعال ذات طابع عنيف وتتبلور هذه الدراسات حول موضوعين : أحداهما يتعلق بتأثير مضمون المادة الاتصالية على افتراض أن المادة الاتصالية التى يستقبلها الأفراد عبر التليفزيون والڤيديو والراديو والصحف قد تساعد على نشر العنف وتدعيمه . والثانى يرتبط بتعلم العنف من خلال المشاركة أو الخبرة ، وتنطلق من فرض محورى تطور فى إطار نظرية التعلم مؤداه أن العنف يولد مزيدا من العنف ، أو مايمكن أن يسمى "بدائرة العنف" أو بالانتقال الجيلى للعنف . وتهتم الدراسات – هنا – بسوء معاملة الأطفال وأثرها على السلوك العنيف ، والعلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة وعلاقة العنف فى هذه العلاقات بخبرات الطفولة .

**٣- دراسات تناولت الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف**

وتعالج الدراسات هنا أنماطا خاصة من العنف ، يأتى على رأسها العنف السياسى ، والعنف الموجه ضد جماعات إثنيه ، والعنف الذى يرتبط بأنماط خاصة من الجرائم العنيفة والذى يرتبط بأبعاد ثقافية .

أما عن دراسات العنف فى مصر ، فقد اتضح من خلال فحص هذه الدراسات أن معظمها مقالات تطرح أفكارا نظرية أو افتراضات أو تحليلات مكتبية لظاهرة العنف والإرهاب . أما الدراسات القليلة التى تتوخى منهجا فى جمع البيانات وتحليلها فتقع فى ثلاث فئات : تتناول الفئة الأولى الاتجاهات حول العنف فى الريف والحضر . وتتناول الفئة الثانية العنف الأسرى ، ويكون تركيز الدراسات هنا على علاقات العنف بين الزوج والزوجة كما تتمثل فى حوادث قتل الزوج أوالزوجة . أما الفئة الثالثة فهى تتناول ظاهرة العنف السياسى والذى حظى بعناية كبيرة فى البحوث المصرية .

## رابعا - التصورات حول العنف

بداية من هنا يبدأ التناول الإمبريقى لنتائج الدراسة ، حيث نتعرض للتصورات العامه حول العنف بهدف التعرف على التصورات المتعلقة بالعنف لدى المبحوثين ، وتبدأ بتحديد صورة العنف كما توجد لدى أفراد العينة من خلال مفهومهم عما يمكن أن يكون عنفا ، بالتعرف على هل هناك مفهوم واحد لمعنى العنف لدى الأفراد أم مفاهيم مختلفة ، وفى حالة وجود مفاهيم مختلفة هل تتساوى فى درجة التأكيد عليها أم تتدرج على نحو معين ؟ ومن ثم فقد تم بحث معنى العنف بالعبارات الدالة عليه ، والتعرف على التصورات التى يدخلها الأفراد فى نطاق العنف أو يخرجها منه . وهو مايطلق عليه – هنا – بحدود العنف ، والتعرف على صور تغير العنف عبر الزمن . كما تتناول أيضا تصورات الأفراد حول فائدة العنف والأسباب التى يعزو إليها الأفراد هذه الفائدة ، وذلك انطلاقا من المقولة النظرية التى أكدتها البحوث السابقة ، والتى مؤداها أن ثمة أشكالا مقبولة للعنف لدى كل المجتمعات ، وأن هذه الأشكال ترتبط بالأطر المعيارية التى يقرها مجموع

الأفراد فى المجتمع . وتطرقنا أيضا إلى التصورات النمطية حول الأشخاص ، حيث حاولنا التعرف على تصورات الأفراد حول نوعية الشخصيات أو الأفراد الذين لايصلح معهم إلا العنف ، ومحاولة التعرف أيضا على أهم الخصال الشخصية والاجتماعية والمهنية التى تميزهم . ومن أجل توضيح إلى أى مدى العنف يولد عنفا، فقد حاولنا تقديم صورة حول تصورات الأفراد حول آثار العنف وهل من أثاره تقيد الحريات ، أم يؤدى إلى الدمار لكل الأطراف أم زيادة العنف ؟ وهل هذه التصورات تختلف باختلاف البعد الإقليمى أم باختلاف المتغيرات الديموجرافية من : سن ، وتعليم ، ونوع ، ودخل . وأخيرا تناولنا ردود الفعل تجاه التصرفات العنيفة من خلال التعرف على التصورات التى يمكن أن تجعل الشخص معرضا للعنف .

وفى إطار التحليل السابق لهذه الموضوعات أمكن التوصل إلى عدد من النتائج أهمها :

١ – بالنسبة لمفهوم العنف ، فقد كشفت البيانات عن أن تصورات الأفراد حول مفهوم العنف تدور حول معان ثلاثة هى : إلحاق الأذى البدنى أو المادى بالآخرين ، والخروج على المعايير والقواعد ، والصراع أو رد الفعل تجاه سلوك آخر . وظهرت فروق فى مفهوم العنف على بعض المتغيرات التحليلية ، وكان أهمها أن مفهوم العنف بوصفه صراعا بين الأفراد كان أكثر ظهورا فى الريف ولدى صغار السن والمتعلمين تعليما عاليا ولدى الإناث .

٢ – وللعنف فى أذهان الأفراد حدود معينة ، بمعنى أنهم يصنفون الأحداث بوصفها سلوكيات مقبولة أو غير مقبولة ، ويجمع أفراد العينة جميعا على رفض الإرهاب كسلوك عنيف ، يلى ذلك فى الترتيب حوادث الشغب ، ثم

المشاجرات بين الأفراد ، ثم الثأر ، وضرب الزوجات ، وهم إذ يرفضون كل هذه السلوكيات – بدرجات متفاوته – فإنهم يقبلون سلوكيات آخرى – بقدر معين – مثل المظاهرات السلمية ، والرياضة العنيفة .

٣ – وبالنظر إلى العنف بين الماضى والحاضر ، فقد مال أفراد العينة إلى تأكيد أن العنف فى الحاضر يختلف عن الماضى ، ومع حصر أوجه الاختلاف بين الماضى والحاضر اتضح أن عدد المشاركين فى العنف فى الماضى كانوا أقل عددا وأقل تنظيما ، وإدارته بسيطة ، أما العنف فى الحاضر فقد ازداد حجما ، وأصبح أكثر تنظيما ، ويعتمد على أدوات مختلفة ومتنوعة ، ولقد كشف سكان الريف عن أنهم أكثر وعيا بازدياد العنف الحضرى ، حيث أكدوا أن العنف فى الماضى كان ظاهرة ريفية .

٤ – وفى محاولة التعرف على فائدة العنف فى التفاعل ، اتضح أن نسبة قليلة تقدر بحوالى ٢٦ر٦٪ هى التى أقرت بأن ثمة فائدة للعنف . وعند التعرف على الطريقة التى يعزو بها هؤلاء فائدة العنف ، اتضح أنهم لايقرون العنف إلا فى وقت حدوث الظلم ، أو مع الأفراد الذين يتصرفون بعنف أو كوسيلة للتقويم ، حيث إن فائدة العنف هنا هى فائدة وظيفية . ومن بين الفروق التى ظهرت فى نمط العزو الفرق بين صغار السن وكبار السن ، فصغار السن يميلون إلى تفسير فائدة العنف من خلال فكرة استرداد الحق ، أما كبار السن فإنهم يفسرونه كوسيلة للتقويم (فى عمليات التنشئة) .

٥ – وعندما يكون للمصرى تصورات نمطية للأشخاص الذين لايصلح معهم إلا العنف فى ضوء المعايير التى تحكم سلوكه ، فإنه يركز على الأفراد

الخـارجين على القـانون بشكل أو بآخـر ، كـالبلطجـيـة ، والمجـرمين ، والإرهابيين ، ويدل ذلك على أن معايير الصواب والخطأ تستقيم مع طبيعة الأنساق المعيارية .

٦ – ويعى الأفـراد بالآثار السلبيـة المترتبـة على العنف ، فـهم يقـرون بأن فى العنف دمارا لكل الأطراف ، وأنه يؤدى إلى الكراهية والخصام ، كما أنه يؤدى إلى مزيد من العنف ، ويترتب عليه ضياع الحقوق وفقد الحياة . ولم تقر إلا نسبة قليلة بوجود آثار إيجابية للعنف مثل : الصلح والرضا ، ورد الحقوق ، ورجوع الأمور إلى نصابها .

٧ – وبالنسبة للتصورات حول ردود الأفعال تجاه الآخرين ، اتضح أن العنف يمكن أن يأتى كنتيجة لتصرفات مثل : الاستفزاز ، أو اغتصاب الحقوق ، أو العداء ، أو التعالى على الآخرين .

## خامسا - مواقف العنف فى الحياة اليومية : الأنماط والمواقف

نحاول هنا التعرف على مواقف العنف التى تظهر فى تفاعلات الأفراد اليومية ، وهى عبارة عن مواقف عنف تشترك جميعها فى أن بها كسرا للتوقعات المتعارف عليها ، وتندرج هذه المواقف بين المشادات الكلامية البسيطة التى تظهر داخل الأسرة ، أو فى المواصلات العامة ، أو مع الجيران أو الأقارب أو زملاء العمل ، وتنتهى بالمواقف التى قد يستخدم فيها السلاح مرورا بمواقف الاشتباك بالأيدى ، فالمواقف هنا تتدرج عبر متصل للشدة ، يبدأ بالعنف اللفظى ، وينتهى بالعنف البدنى ، مع محاولة للتعرف على الموضوعات التى يدور حولها العنف اللفظى أو البدنى والأطراف الداخلة فى مواقف العنف هذه .

ولقد كشف تحليل هذه الأهداف عن أن ثمة تنوعا حقيقيا فى مواقف العنف الحياتية ، وأنها أكثر اتساعا عما يتوقع . كما كشفت هذه التحليلات عن عدد من النتائج نوجزها فيما يلى :

١ – أكدت النتائج على أن العنف كلما ازدادت درجة شدته يقل شيوعه فى المجتمع ، سواء على مستوى ممارسته ، أو على مستوى تكراره ، مما يدل على أن هذا السلوك – بكل درجاته – لم يشكل نمطا للتفاعل بين الأفراد فى مجتمعنا المصرى . فعندما سألنا أفراد العينة عن دخولهم يوما ما فى هذه المواقف العنيفة ظهرت نسبة كبيرة على مستوى المشاركة فى العنف اللفظى ، وقلت هذه النسبة على مستوى المشاركة فى العنف الفيزيقى المتمثل فى الاشتباك بالأيدى ، وقلت أكثر فى العنف الذى يستخدم فيه سلاح . وعندما سألنا عن تكرار مثل هذه الأنماط العنيفة ، اتضح أن النسبة تقل كثيرا ، وأنها تتدرج فى النقصان عبر متصل الشدة أيضا . ولقد دعانا ذلك إلى أن نفترض أنه بالرغم من تنوع مواقف العنف فى الحياة اليومية ، أو اختلافها باختلاف شدتها ، فإنها لا تمثل نمطا عاما للسلوك فى حياة الأفراد ، فلم تتحول ثقافة المجتمع بعد إلى ثقافة العنف .

٢ – أما من حيث أطراف التفاعل العنيف ، فقد أكدت النتائج أن الأفراد يميلون إلى ممارسة العنف بجميع أنماطه ودرجاته فى دائرة تفاعلهم الخاصة (مع الأسرة ، والأقارب ، والجيران ، والأصدقاء) أكثر من دائرة تفاعلهم العامة (وتضم زملاء العمل ، ورئيس العمل ، والتفاعل فى الشارع ، ومع المؤسسات الحكومية) ، وإن اختلف ترتيب كل نطاق داخل دائرته ، مما يدل على أن حدة التفاعل وكثافته تقل كلما خرج الفرد من تفاعله الخاص إلى نطاق تفاعله العام ، فيصبح التفاعل هنا مقيدا ،

وغير تلقائى ، وتحكمه مجموعة من المعايير ، وبالتالى يقل ممارسته للعنف، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

٣ - أما عن الموضوعات المفجرة للعنف فى جميع أنماط العنف ودرجاته ، فقد تمركزت حول الماديات ، والخلافات فى الرأى والعمل ، ومشكلات الأولاد حيث ظهر العنف لدى الريفيين حول الأعباء الزائدة ومشكلات العمل ، بينما ظهر العنف البدنى بشقيه على التوالى حول الاحتكاك فى وسيلة مواصلات والنزاع على ملك أو ميراث ، وكان الذكور يمارسون العنف بسبب موضوعات خلافية تدور حول الخلافات فى الرأى ومشكلات العمل والماديات ، بينما تمارس الإناث العنف بجميع درجاته بسبب الأولاد .

٤ - ومن الواضح أن تركز عدد كبير من موضوعات الخلاف حول الماديات يجعلنا نفترض تغيرا فى اتجاهين : ***الأول*** هو إمكانية زيادة تأثير الضغوط الحياتية على توكيد العنف ، ***والثانى*** هو إمكانية حدوث تغير فى نسق القيم السائد بحيث تأتى المصالح المادية فى المقدمة .

## سادسا - العنف فى مواقف الحياة اليومية : نطاقات التفاعل

نتجه هنا إلى فحص المواقف فى أربعة نطاقات للتفاعل ، وهى : نطاق الأسرة ، وتتدرج المواقف فيه من التفاعل بين الزوج والزوجة إلى التفاعل مع الأبناء . ونطاق التفاعل مع مؤسسات الحكومة أو داخلها (التفاعل مع المؤسسة ذاتها ، والتفاعل مع زملاء العمل ورؤساء العمل) ، ونطاق التفاعل مع الأصدقاء والجيران ، وأخيرا نطاق التفاعل فى الشارع . ومن خلال التعرف على طبيعة التنوع فى مواقف العنف ، والمعايير التى تحكمها ورود الأفعال داخلها ، وقد تم

تحليل هذه النطاقات على أنها نطاقات التفاعل فى الحياة اليومية . ويمكن تلخيص النتائج التى تم التوصل إليها فيما يلى :

١ – بالنسبة للعنف فى نطاق التفاعل الأسرى بين الزوج والزوجة ، فقد أبانت النتائج أن ممارسة العنف اللفظى المتمثل فى المشاجرات بين الزوجين لاتتعدى نسبته ٨ر١٤٪ من إجمالى العينة . وعلى مستوى تكرار ممارسته، فقد كشفت النتائج عن أن نسبة ضئيلة ممن يمارسون العنف اللفظى يميلون لتكراره ، أى مايعادل ٤ر٣٪ من إجمالى العينة . وكانت الماديات على قائمة الموضوعات المفجرة للعنف اللفظى بين الزوجين .

٢ – أما فيما يتصل بالعنف البدنى فى التفاعلات الأسرية ، فقد أكدت نسبة ٧ر١٣٪ من إجمالى أفراد العينة على ممارستهم لهذا السلوك . وكان استخدام الأيدى من أكثر الأساليب الشائعة فى العنف البدنى ، يليها العصا ، فالآلة الحادة أو الحزام .

٣ – أما عن ردود الأفعال الغاضبة فى تفاعلات الزوجة والزوج ، فقد كشفت النتائج عن أن أسلوب العقاب والنصح من أكثر الأساليب شيوعا لمواجهة السلوكيات غير المرضية الصادرة من أحد الطرفين تجاه الطرف الآخر ، ويليها السكوت والانسحاب ، فالهجر وترك البيت ، ثم الخصام والتجاهل ، والضرب ، فالطرد ، وأخيرا اللجوء إلى الأهل .

٤ – وإذا انتقلنا إلى العنف فى تفاعلات الآباء مع الأبناء ، فقد أوضحت النتائج الإمبريقية وجود تباين فى الأساليب . فالفرد يلجأ فى تفاعلاته مع الأبناء إلى النصح والإرشاد ، ثم يعرج – مباشرة – إلى استخدام العنف متمثلا فى العنف البدنى بالضرب ، ثم الحرمان من الأكل أو المصروف

أو الخروج ، فالخصام والتجاهل والتوبيخ والشتيمة ، ويعرج ثانية إلى محاولة اللين والمناقشة والتفاهم.

٥ – أما عن أسلوب التعامل أو التفاعل مع الإخوة والأخوات فيتسم باللين وعدم الشدة فى التعامل ، ويأتى السلوك العنيف فى نهاية الأساليب بعد استنفاد كل الوسائل . وقد كشفت البيانات عن أن أسلوب النصح والتوجيه من أكثر الأساليب شيوعا .

٦ – أما عن العنف الذى يمارس خلال التنشئة الاجتماعية ، فقد أظهرت النتائج أساليب متعددة تمارس فى التنشئة الاجتماعية ، وكان من أكثر الأساليب شيوعا العنف البدنى المتمثل فى الضرب ، ويليه أسلوب التوبيخ والتهزىء ، وهو درجة أخرى من العنف متمثلة فى العنف اللفظى .

٧ – وجاءت الاستجابات فى نطاق التفاعل مع الجيران لتؤكد أن الفرد فى تفاعله مع جيرانه لايبدأ باستجابات تنطوى على شكل من أشكال العنف أو الغضب ، ولكنه يميل إلى الانسحاب من الموقف التفاعلى ، أو تجاهل تلك السلوكيات غير المرضية الصادرة عن الجار . ويليها فى الترتيب التفاهم ، فالعقاب ، فاللجوء إلى المعارف ، ويقومون بتصعيد الموقف إلى الشرطة بعد استنفاد كل الوسائل السابقة .

٨ – وعندما ننتقل إلى مجال التفاعل مع الأصدقاء ، فنجد أن الفرد وهو يتفاعل مع أصدقائه فإنه يراوح نفسه فى أنه يميل أولا إلى العتاب والتصافى ، ثم يعرج مباشرة إلى المقاطعة – وهى شكل من أشكال العنف الرمزى ، فى تفاعله مع أصدقائه .

٩ – وعندما نتعرف على أنماط العنف الشائعة فى المجتمع المحلى على مستوى المعرفة ، فقد كشفت البيانات عن أن العنف البدنى المتمثل فى الخناقات مع الإيذاء الجسدى من أكثر أنواع العنف شيوعا ، يليه العنف اللفظى ، فالإرهاب ، ثم الفردة ، والبلطجية ، والسب فى الشارع ، ومعاكسة البنات، وأخيرا التعدى على الحقوق .

١٠ – أما عن أكثر أنواع العنف شيوعا فى المجتمع المحلى على مستوى المشاركة بالمشاهدة ، فقد أبانت النتائج أن العنف البدنى من أكثر أنواع العنف شيوعا ، ويليه العنف اللفظى .

١١ – وإذا ما انتقلنا إلى مستوى المشاركة فى العنف فى التفاعل العام ، وجد أن الاستجابات قد عكست صورا تتدرج عبر متصل السلبية إلى العنف المتمثل فى العنف الرمزى ، وبتصعيد الموقف إلى الشرطة ، والعنف بالمثل (وهو درجة من العنف اللفظى) إلى الدخول معه فى مشادة ، إلى الضرب وهو أشد درجة من درجات العنف .

١٢– أما الموقف الخاص بالتعامل مع المؤسسة الرسمية من الخارج فى حالة وجود مصلحة للفرد ، فقد أظهرت النتائج أن الأفراد يميلون إلى الشكوى للسلطة الأعلى ، ثم المثابرة من أجل تحقيق المصلحة ، ثم السلبية ، فاللجوء إلى الأساليب الملتوية غير القانونية مثل : الواسطة ، والصراخ والصخب ، والرشوة ، أو الاعتداء على الموظف . وقد كان الوجه البحرى من أكثر الأقاليم ميلا للتأكيد على تصعيد الموقف للسلطة الأعلى . فى حين أكدت المحافظات الحضرية على المثابرة فى تحقيق المصلحة أو

السلبية وعدم فعل أى شيئ . ومن الفروق التى ظهرت تلك الفروق بين الريفيين والحضريين ، فقد كان الريفيون يميلون إلى استخدام أساليب ملتوية لقضاء مصلحتهم وفى تفاعلهم مع المؤسسة الحكومية ، ومن هذه الأساليب : رشوة الموظف ، أو توبيخ الموظف ، والصراخ والصخب ، بينما كا ن أهل الحضر أكثر ميلا لتصعيد الموقف للسلطة الأعلى .

١٣- وعندما ننتقل إلى أسلوب التعامل مع زملاء أو زميلات العمل إذا أتى أحدهم بسلوك غير مرض ، نجد أن هناك استجابات مختلفة ، فإذا كان التعامل مع الأصدقاء يبدأ بالنصح والعتاب ، ثم يعرج – مباشرة – إلى المقاطعة ، فالتسامح . فإن التعامل مع الزملاء يبدأ من الشدة ، فهو يبدأ بالنصح ، فالمقاطعة ، ثم تصعيد الموقف للسلطة الأعلى والتسامح ، والسلبية ، ويأتى اللجوء إلى رئيس العمل وترك العمل فى ذيل الترتيب للمتغيرات . وقد كشفت النتائج عن أن الريفيين كانوا أكثر ميلا من الحضريين لمقاطعة زملاء العمل إذا أتى أحدهم بسلوك غير مرض ، بينما كان الذكور أكثر ميلا من الإناث للتأكيد على المناقشة والنصح ، فى حين مالت الإناث إلى مقاطعة زملاء العمل .

١٤ – أما عن مستوى التعامل مع رئيس العمل إزاء ماقد يصدر عنه من أفعال قد تسبب الضيق والغضب ، فقد كشفت النتائج – فى هذا الصدد – عن أن التفاعل هنا لايبدأ باستخدام أساليب عنيفة لتصعيد الموقف ، كاللجوء لمن هم أعلى ، أو اللجوء إلى القانون ، حيث جاءت الاستجابات متدرجة تبدأ بالرضا بالأمر الواقع ، ويليه المناقشة والإقناع ، ويأتى بعد ذلك اللجوء إلى السلطة الأعلى بعد فشل أو استنفاد الوسائل السابقة ، فترك

العمل ، ثم المقاطعة ، والتسامح ، وأخيرا اللجوء إلى القانون . ومن بين الفروق التى ظهرت تلك الفروق بين الأقاليم الثلاثة ، فقد كانت محافظات الوجه البحرى أكثر ميلا إلى الاستسلام والرضا بالأمر الواقع ، وبعد استنفاد صبرهم يلجئون إلى تصعيد الموقف . بينما تميل المحافظات الحضرية إلى أسلوب المناقشة والإقناع .

## سابعا -أدائيـــــة العنــف

نحاول هنا التعرف على ضروب السلوك العنيف ، وإلى أى حد يمكن أن تكون تلك الضروب وسائط تكيفية تمليها ظروف محددة ، وتقضى إلى نتائج إيجابية وذلك من خلال توجيه عدة أسئلة تنظمها ثلاث ظواهر أساسية هى :

١ – مدى مايحققه السلوك العنيف للفرد الذى يقوم به من أهداف وفوائد ، أو مايسمى بالقيمة التكيفية للعنف على المستوى الفردى .

٢ – إدراك الفرد لما يمكن أن يحققه العنف من فوائد للآخرين ، ومدى تعاطف الفرد مع الأهداف الأدائية للعنف الذى يؤتيه آخرون .

٣ – إدراك الأفراد لقيمة العنف كوسيلة تفاعل تحقق أهداف جماعات تحتل مواضع مختلفة فى النظام السياسى ويدخل فى هذا :

أ – علاقة الجماعات الدينية بالدولة .

ب – علاقة الأحزاب السياسية بالدولة .

جـ – علاقة الدولة بالجماهير .

- وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، وهى "القيمة الأدائية للعنف كفعل فردى" فإنه يمكن تقسيم هذه النقطة إلى ثلاث نقط فرعية ، وهى : العنف كضرورة تكيفية ، أو كأسلوب حياة ، والمبررات الأدائية لذلك . وقيمة العنف كحل فردى إزاء صور الظلم ومستوياته ، وتصور الفرد لقيمة المشاركة الشخصية فى المشاجرات ، حيث أوضحت النتائج أنه فيما يتصل بالمبررات الأدائية للعنف كسلوك فردى أن ٨ر٢٨٪ من أفراد المجتمع لديهم استعداد عام لتقبل أن يكون العنف وسيلة تكيف وأسلوب حياة . وترى هذه الفئة أن العنف فى كل الأوقات يلزم لاسترداد الحق ، حيث يلزم لتحقيق وتأكيد القوة الذاتية . ويرى فريق آخر أن العنف يأتى استجابة للتواترات المصاحبة لمشاكل الحياة . والخلاصة أن سلب الحق – بوجه عام – هو أكثر بواعث السلوك العنيف .

- وتدور النقطة الثانية حول استطلاع آراء مجتمع العينة حول ظاهرتين هما : مدى احترام الناس للشخص العنيف ، والضرورة الاجتماعية للعنف كوسيلة لفرض تصرفات معينة من جانب الفرد على آخرين . وقد كشفت النتائج عن أن العلاقات الاجتماعية تقوم فى جوهرها على الاحترام المتبادل . والاحترام لاينتزع انتزاعا فى العلاقات الاجتماعية ؛ فبوجه عام أشارت النتائج إلى أن الأشخاص الذين يتصرفون بعنف فى الحياة اليومية لايحترمون ، ومايظهر هو نوع من الخوف واتقاء الشر . والاحترام الحقيقى للشخص العنيف يظهر مقترنا برد الحق ، وأن النسبة الغالبة من المجتمع ترى أن من حق الزوج أن يفرض مايريد على زوجته وأولاده ، وأن ذلك له مايبرره بغض النظر عن مايتحقق من فوائد ، وحتى عند قبول أن يفرض بعض الأشخاص حتى مايرونه من تصرفات على آخرين خارج نطاق الأسرة والعلاقة الزواجية فإن

هذه التصرفات مشروطة بأن تحقق احترام الأخلاق والقانون ورؤساء العمل والقدوة ، وأن الإناث يعترفن للرجال بحق فرض التصرفات ؛ لأن ذلك يدخل فى مسئوليات القوامة ، وأن ذوى التعليم المرتفع يقبلون بدرجة أقل نسبيا – بالمقارنة مع ذوى التعليم المنخفض – أن يكون للزوج الحق فى فرض مايراه بسبب المسئولية أو حقوق الرجل بقدر ماتبرره المصلحة العامة للأسرة .

- أما النقطة الأخيرة ، والتى هدفت إلى التعرف على مدى إدراك الأفراد بقيمة العنف كوسيلة تفاعل تحقق أهداف جماعات تحتل مواضع مختلفة فى النظام السياسى ، فقد أوضحت النتائج وجود فرق بين حجم تصور أفراد المجتمع لعنف الأحزاب فى مقابل الجماعات الدينية . فحجم التصور الخاص بالجماعات الدينية يزيد بصورة جوهرية ٧ر٤٩٪ عنه بالنسبة للأحزاب ٢٣ر٣٪ . وأن عنف الجماعات الدينية يتحقق من خلال المحافظة على مبدأ أو عقيدة ، فى حين أن عنف الأحزاب يتحقق من ورائه انتزاع السلطة أو المحافظة على الهبة أو المكانة . كما وجد أن ٣ر٣٧٪ من المجتمع لايجدون فى العنف ضد الدولة أية فائدة ، وليس هناك مبرر لهذا العنف . والنسبة الباقية من المجتمع ترى أن عنف الجماهير ضد الدولة يبرره وجود بعض مظاهر الفساد وغياب الديموقراطية ، أو مخالفة الشريعة الإسلامية . وتشير النتائج إلى أن ٨ر١٩٪ من المجتمع يرون أن الدولة تمارس عنفا ضد المواطنين وذلك لأغراض أدائية مختلفة : بعضها لحفظ النظام السياسى ، والآخر لحفظ النظام والأمن ، والأخير للحفاظ على كيان الدولة بحد ذاته .

## ثامنا -أسبـاب العنـف

تحاول الدراسة أن تقدم تفسيراً لأسباب العنف من منظور أكثر شمولية ، لاترتكن فى تفسيره وفهمه لهذه الأسباب ، إلى عامل واحد ، بل تأخذ فى اعتبارها مجموع العوامل والأسباب البنائية التى يمكن أن تؤدى إلى زيادة الميل نحو السلوك العنيف . ومن ثم فقد حاول هذا البحث أن يتعرف على أهم التصورات المرتبطة بتفسير العنف من وجهة نظر عينة قومية من المجتمع المصرى ، ومدى إدراك هذه العينة لأهم العوامل الفاعلة فى تشكيل ظاهرة العنف ، وفى زيادة الميل نحو السلوك العنيف ، وإلى أى حد تتباين هذه التصورات بتباين المحافظات التى شملها البحث ، أو الأقاليم (قبلى ، وبحرى ، ومحافظات حضرية) ، أو متغيرات فى البيئة السكنية (ريف ، وحضر) ، أو بناء على بعض المتغيرات الديموجرافية مثل : الجنس ، والسن ، والتعليم ، والدخل .

وتمكننا المادة التى احتوى عليها هذا المحور من استخلاص بعض النتائج المهمة والتى احتوى عليها هذا المحور ، والتى تلقى الضوء على تصور أفراد العينة للأسباب المرتبطة بالعنف ، سواء التى تفضى إليه ، أو التى تؤدى إلى اضطراد حدوثه ، وفى ذلك يمكن القول بأنه :

١ - كشفت المادة الإمبريقية عن ارتفاع درجة وعى العينة بطبيعة العلاقة بين تزايد الضغوط الهيكلية التى يفرضها السياق المجتمعى على الأفراد ، والميل نحو السلوك العنيف . ويأتى على رأس هذه الضغوط : غلاء المعيشة ، والفقر والحرمان ، والبطالة ، والمشكلة السكانية .

٢ – كما كشفت المادة عن وعى أفراد العينة بفاعلية الأسباب السياسية فى تفسير حدوث العنف ، أو فى زيادة الميل نحو السلوك العنيف ، لكن هذه الفاعلية تتباين بتباين طبيعة هذه الأسباب ومصدرها من ناحية ، ومايترتب عليها من ناحية أخرى ، فالدور الذى يمكن أن تقوم به الدولة ، وفاعلية هذا الدور فى إحداث السلوك العنيف ، كما أن هذه الفاعلية التى تمارسها الدولة أو بعض رموزها تختلف عن فاعلية بعض القيم السياسية فى تفسير حدوث السلوك العنيف ، ويحتل الدور الذى يمكن أن تقوم به الدولة أهمية نسبية فى تفسير حدوث العنف ، أو زيادة الميل نحو السوك العنيف . حيث يمكن أن تتحول الدولة إلى مصدر مباشر فى حدوث العنف ، وفى زيادة الميل إلى السلوك العنيف عندما تتوافر ظروف بعينها ، كأن تتحول الدولة إلى مصدر مباشر لتهديد أفراد المجتمع فى معيشتهم ، أو عندما تمارس ظلما على الأفراد ، أو تصدر قرارات متعسفة ، أو تتخلى عن مسئولياتها ، ويمكن أن يساهم بعض رموز الدولة – خاصة رجال الشرطة وموظفى الحكومة – فى إحداث مناخ بعينه يمكن أن يؤدى إلى زيادة الميل نحو السلوك العنيف ، خاصة عندما تمثل أساليب للتعامل بين هذه الرموز وبين أفراد المجتمع ، وتنحسر فاعلية الأسباب السياسية الأخرى ، خاصة تلك المتعلقة بدور بعض القيم السياسية مثل الحرية والمساواة .

٣ – كما كشفت البيانات عن ازدياد درجة الوعى بوجود علاقة بين قنوات التنشئة الاجتماعية وزيادة الميل نحو السلوك العنيف ، سواء تلك التنشئة التى تمارس داخل الأسرة ، أو التى تقوم بها وسائل الإعلام .

وإذا كانت هذه التصورات تكشف عن وعى أفراد العينة بطبيعة المتغيرات الفاعلة فى تنامى السلوك العنيف ، وكيف يرتبط هذا التنامى بالضغوط الهيكلية التى يفرضها السياق البنائى من ناحية ، وبالعوامل السياسية وقنوات التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى ، فإن هذه التصورات تلقى – فى الوقت نفسه – الضوء على طبيعة الاستراتيچية الأكثر ملاءمة لضبط السلوك العنيف ، والأكثر ملاءمة للتعامل مع طبيعة العنف بشكل أكثر موضوعية .

## تاسعا - ضبط العنف

إذا كان هناك ثمة اتفاق على أن العنف يجب أن يواجه على نحو معين ، فإن هذه الجزئية المتعلقة بضبط العنف تهدف إلى تحرى التصورات والاتجاهات لدى عينة البحث حول الأساليب التى يفضلونها أو يرونها مقبولة فيما يتصل بضبط العنف، وبالتالى تسعى الدراسة إلى تحليل تصورات الأفراد حول ثلاث قضايا : تتصل القضية ***الأولى*** بتصورات أفراد العينة حول الأساليب التى تهدئ من العنف وتخلق السلام الاجتماعى ، ***والثانية*** تتناول التصورات حول الأساليب عبر الرسمية لضبط العنف ، ***والثالثة*** تتناول الأساليب العقابية الرسمية فى ضبط العنف ، وقد اتجه هذا التحليل فى القضايا الثلاث نحو البحث فى الفروق الإقليمية والريفية والحضرية والديموجرافية التى تظهر فى هذه التصورات ، وبناء عليه انقسم التحليل إلى جزأين رئيسيين هما : استراتيچيات ضبط العنف (تصورات عامة) ، والأساليب الرسمية وغير الرسمية لضبط العنف ، حيث أوضحت النتائج أن :

- أهم المتغيرات التى يراها أفراد العينة كمتغيرات لضبط العنف انقسمت وفقا لأوزانها التى أقرتها العينة إلى أربع مجموعات من المتغيرات ،

وهـى : المتغيرات الاقتصادية الهيكلية واستحوذت على الوزن الأكبر فى استراتيچيات ضبط العنف ، ثم المتغيرات السياسية والقانونية ، فالمتغيرات الاجتماعية كانت أقل المتغيرات فاعلية فى ضبط العنف هى المتغيرات المرتبطة بالاستراتيچيات القومية كتقليل عدد السكان والقضاء على الأمية .

- أكد أفراد العينة على متغيرى محاربة الفساد والديمقراطية كعوامل سياسية وقانونية لضبط العنف ، والمعاملة الطيبة كمتغير اجتماعى ، والقضاء على الأمية كمتغير مرتبط بالاستراتيچيات القومية باعتبارها عوامل مؤدية إلى التقليل من العنف وحل المشكلات .
- كما اتضح أنه كلما كانت المشكلات قريبة من السياق الأسرى مال الأفراد إلى حلها بالطرق غير الرسمية (العرفية) ، مما قد يوحى بالتماسك والترابط الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، بينما كلما بعدت المشكلات عن الأسرة فضل الأفراد اللجوء إلى الطرق الرسمية لحلها .

## عاشرا -تفسير النتائج

قدمت الدراسة – هنا – صورة عامة للنتائج التى تم التوصل إليها من خلال ربط هذه النتائج الإمبريقية بالإطار النظرى من ناحية ، وبالسياق المجتمعى من ناحية أخرى . ومقدما مجموعة من التوصيات المرشدة بهذه النتائج . وفيما يلى وصف للصورة العامة للنتائج ، والتى ركزت على :

١ – فيما يتعلق بالتصورات حول العنف ، فقد اتضح أنه من الناحية البنائية وطبيعة الحياة فى المجتمع المصرى جعلت من التعاون والتضامن وفقا لأطر معيارية راسخة دعائم للحياة ، ومن ثم فإن الحياة لاتستقيم إلا

بـهـا ، ولقد شكلت هذه الروح خـبرة تاريخـية مـتصلة للشـعب المصـرى . ومن الناحـية البـحثـية النظرية ، فإن هناك دراسـات أكدت على أن سلوك الضحية والتصورات عنه له علاقة بالسلوك العنيف أو رد الفعل العنيف .

٢ – أما عن العنف فى مواقف الحياة اليومية ، فقد تم النظر إلى هذه الشدة من العنف اللفظى البسيط إلى العنف البدنى ، والثانية تدرج نطاقات العنف من الأسرة ، فالمجتمع المحلى ، فالشارع ، فالمؤسسات الرسمية ، حيث اتضح أن مـواقف العنف التى أخـبر عنهـا أفـراد البـحث تشـيـر إلى أن العنف يقل تكراره على نحـو واضح كلمـا أزدادت شـدته ، بمعنى أن تستـخدم فيـه الآلة الحادة أو السـلاح ، والذى قد يدفع إلى افـتراض أن الثقافة المصرية ليست ثقافة عنف ، وأن العنف فيها لم يتحول إلى خصية لصيقة بالثقافة .

كـمـا اتضح التناقض بين الداخل والخـارج فى تفـاعـلات العنف العـام ، واتجه نحو الميدان الخاص .

وتأتى النزاعات حـول المادة من أول الموضـوعات المفـجرة للعنف ، ويفـسـر هذا النزوع حـول كـثـرة الخـلاف على الأمـور المادية فى ضـوء منظومات القيم التى تزكى الروح الفردية وتعلى من شـأن المصلحة . كما تفسـر – أيضا – فى ضـوء طبيعـة الظروف الاقتـصادية التى يعـيش فى كنفـهـا جل الأسـر المصرية للتـغلب على صـعـوبات العـيش ، ومن ثم فـمن المنطقى أن يتـولد العنف بمجـرد أن تمس هذه الظروف أو أن تهـدد فى جانب منها.

٣ – وفيما يتعلق بأدائية العنف ، فقد اتضح أن ثمة ميلا للنظر إلى أدائية العنف فى ضوء فكرة القصدية أو الأفعال المقصودة ، وهو يستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف معينة . وعلى الرغم من نسبة من أكدوا على أن للعنف فائدة نسبة ضئيلة ، ولكنها قد تعكس ميلا نحو الاستعداد لممارسة العنف لتحقيق أهداف شخصية أو سياسية . وأن هذا الميل – رغم ضآلته – قابل للازدياد فى ضوء التفكير فى متغيرات أخرى ترتبط بالتحولات السريعة التى يشهدها المجتمع المصرى . وأن هذا الميل يظهر بشكل أكبر لدى المتعلمين ولدى الشباب . كما أنه من الواضح أن الدولة ماتزال تشكل لدى الشعب المصرى كيانا محترما ذا هيبة كبيرة ، بل إن الدولة ضرورة لايجب أن تقابل بالثورة أو العنف .

٤ – وحول أسباب العنف ، فقد اتضح أن ثمة وعيا ببعض الضغوط الهيكلية وتأثيرها على العنف ، فقد أكدت نسبة كبيرة من أفراد العينة على العلاقة بين غلاء المعيشة وإمكانية ظهور العنف . ويدرك الأفراد طبيعة العلاقة الخاصة بين البطالة كعامل هيكلى وبين إمكانية انتشار السلوك العنيف، وظهر هذا الإدراك واضحا بين الذكور خاصة ولدى سكان الحضر وبين المستويات الأكثر تعليما .

٥ – وأخيرا فيما يتعلق بضبط العنف ، فقد ظهر نوع من التوازى فى التركيز على بعض المتغيرات الفاعلة فى ضبط العنف وبين المستويات الطبقية والعمرية . ممايدل على أن هذه المتغيرات ليست متغيرات عامة . وأن الأفراد يلجئون إلى حل المشكلات بالطرق العرفية كلما كانت تلك المشكلات قريبة من النطاق القرابى ، وكلما خرج الأفراد من دائرة الأسرة مالوا إلى استخدام الأساليب الرسمية .

***أما عن التوصيات التى يقدمها البحث فكـــان أهمــهـا :***

- يجب تبنى استراتيچية لضبط العنف تقوم على تخليص النسق مما فيه من عنف بدلا من شحنه بطاقة عنف جديدة .
- ثمة روح للتسامح لدى الإنسان المصرى ، وإذا كانت ثمة بوادر لكسر هذه الروح المتسامحة ، فإن جهودا يجب أن تبذل (على المستوى التعليمى والتربوى والإعلامى) لتدعيم تلك الروح .
- العمل مع الشباب وصغار السن ، فأولئك هم الأكثر ميلا فى المستقبل لتحميل النسق بصور العنف المختلفة .
- العمل على الحد من الضغوط المؤسسية ، خاصة الضغوط الاقتصادية والضغوط الناتجة عن الكثافة السكانية .
- تدعيم روح الجماعة ، واستغلال المخزون المجتمعى المضاد للعنف ، والذى اتضح فى غير موضع من هذا البحث .

Abstract

VIOLENCE IN EVERYDAY LIFE IN EGYPT

**Samiha Nasr**

This article aims at studying violence in our society, as a dangerous phenomenon which turns day after day into an urgent social problem. This article represents a summary of a nation wide research carried out on national sample,consisted of 5000 households, selected from urban and rural areas.The research questions evolved around individual's concepts of violence, violence situations in daily life, instrumentality of violence and its functions, reasons and motivations of violence and how to control it. The mian tool was the questionnaire. The results of the study had been explained from correlating the imperical results with the theoretical frame and the social context.The research refers to some recommendations based on its results.